



# INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

## تدهور الأوضاع الإنسانية في السجون الكويتية واستمرار لسياسة التمييز العنصري



تشهد السجون في دولة الكويت انتهاكات متتالية لحقوق السجناء وباتت واضحة جداً بعد محاكمات خلية العبدلي حيث تجاوزت تلك الانتهاكات كافة المعايير والمواثيق الدولية وقواعد الأمم المتحدة النموذجية لمعاملة السجناء والتي تؤكد جميعها على ضرورة تمتع السجناء بكافة حقوقهم الأساسية.

تتبع الجهات المسؤولة في سجون الكويت سياسة التمييز العنصري حيث يُعامل السجناء وفقاً لطوائفهم المذهبية، وانطلاقاً من ذلك يُحرم فئة من المسجونين من أبسط حقوقهم بما فيها الحق بالعلاج كما حال المفكر الإنساني زهير المحميد.

فيما أكدت القاعدة 24 من قواعد نيلسون مانديلا على ان الدولة تتولى المسؤولية في توفير الرعاية الصحية للسجناء وينبغي أن يحصل السجناء على نفس مستوى الرعاية الصحية المتاحة في المجتمع. كما ينبغي أن يكون لهم الحق في الحصول على الخدمات الصحية الضرورية مجاناً ودون أي تمييز على أساس وضعهم القانوني.

كما أن سياسة التمييز العنصري التي تتبعها الجهات المسؤولة في السجون الكويتية هي انتهاك واضح للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وانتهاك لكل ما سعت إليه دولة الكويت لجعل المواطنين سواسية دون تفرقة بينهم على أي أسس عرقي أو ديني.

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يبدي قلقه الواضح تجاه تدهور الأوضاع الحقوقية في السجون الكويتية المتزامن مع ارتفاع عدد معتقلي الرأي نتيجة القوانين التي سنتها الحكومة الكويتية والتي تسعى إلى تقييد كافة أشكال التعبير عن الرأي خوفاً من انتقادها.

كما يدين المجلس سياسة التمييز العنصري وكافة الانتهاكات التي تُمارس بحق السجناء ويؤكد على أن السجناء يتمتع بكافة حقوقه الشرعية عدا الحرية. ولا يحق لأي سلطة كانت من تجريده تلك الحقوق.



# INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

ICSFT

ويأسف المجلس من أن دولة الكويت باتت تتصدر مع غيرها من دول الخليج المنابر الدولية التي تعني بحقوق الإنسان نتيجة تصاعد الانتهاكات الحقوقية فيها بعد ان كانت من الدول الساعية والفعالة والتي تنادي بضرورة تمتع الإنسان بكافة حقوقه. لكن ما يحصل اليوم هو فعلاً كارثة تهدد سمعة الكويت الحقوقية وتشوه ما سعى إليه المشرعين الاولين من إيصال دولة الكويت إلى قمة الحرية في التعبير عن الرأي.

ويطالب المجلس من السلطات الكويتية التوقف عند هذا الحد من الانتهاكات بحق السجناء والإفراج الفوري عن معتقلي الرأي وتعديل قوانينها بما يتناسب مع المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

جنيف 2019/03/15